والواضح ان م.ت.ف. تنتظر من اوروبا دوراً أكثر فاعلية. وهذا الامر انعكس، بصورة جلية، في خطاب عرفات في ستراسبورغ، حيث تحدث، مطولاً، عن الروابط العربية ـ الاوروبية، وعن المصالح المشتركة، منوّهاً ببيان البندقية، لكنه لاحظ ترددا اوروبياً وعزوفاً عن استخدام الوزن الاوروبي وعن الميكانيكية التي اقترحها هذا البيان، سائلاً عن أسباب هذا التردد «في وقت نعيش مرحلة حاسمة... والدولة الفلسطينية مفتاح السلام والأمن والتنمية في المنطقة العربية التي تمثّل العمق الأمني والاقتصادي لاوروبا المقبلة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٤/٩/١٩٨٨).

وانطلاقاً من هذا الاقتناع، قالت مصادر ديبلوماسية مطلعة ان الاوروبيين يحاولون القيام بدور ما في الشرق الاوسط لازالة الشكوك عن قدرتها للعب مثل هذا الدور. وأكدت المصادر نفسها، ان فرنسا، التي ستترأس الدورة المقبلة لمجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة، في شهر كانون الاول ( ديسمبر ) المقبل، تنوي طرح مبادرة ديبلوماسية لدفع مساعي السلام في الشرق الاوسط، ومناقشتها خلال اجتماع وزراء خارجية المجموعة الاوروبية يومي ١٥ و١٦ تشرين الأول ( اكتوبر ) الجاري في اثينا (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٠/٩/١٩٨٨).

وأضافت تلك المصادر، ان فرنسا نسّقت، بهذا الشأن، مع اليونان التي تترأس الدورة الحالية للسوق المشتركة، ومع اسبانيا التي ستتسلم رئاسة المجموعة بعد فرنسا، في حزيران ( يونيو ) المقبل. وأوضحت المصادر نفسها ان هذه المبادرة تدعو الى اجراء مشاورات بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، من أجل الاتفاق على مبادىء السلام في الشرق الاوسط التي ترى فرنسا، في مبادرتها هذه، انها يجب ان تتضمّن الاعتراف من قبل اسرائيل بمبدأ الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما تتضمن وجهة النظر الفرنسية، المنوي طرحها، ان تعلن م.ت.ف. رسمياً وعلناً، اعترافها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن، وكذلك الاعتراف باسرائيل في اطار حدود دولية آمنة ومعترف بها رسمياً، بعد اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه. وتدعو مبادرة باريس، كذلك، الى ان يتخذ مجلس الأمن، وبعد اجراء مشاورات مع اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، قراراً بوضع الاراضي العربية المحتلة تحت اشراف دولي، وتخويل الأمين العام للامم المتحدة، بيريز ديكويلار، اجراء اتصالاته مع الاطراف الدولية والشرق أوسطية للتحضير لعقد المؤتمر الدولي بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع في الشرق الاوسط، بما في ذلك م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وبخصوص مشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، وما اذا كانت فرنسا تؤيد مشاركتها بوفد مستقل أم ضمن وفد عربي، قالت المصادر ان هذا الامر يعود، بصفة رئيسة، الى الجانب العربي لتحديد نوعية المشاركة العربية في أي مؤتمر دولي للسلام. وتعتقد باريس بأنه لا يمكن احراز تقدم في أي مسعى للسلام في الشرق الاوسط الّا اذا وافقت عليه الولايات المتحدة؛ ومن هذا المنطلق، تريد فرنسا الوصول الى اجماع داخل مجلس الأمن حول أي تحرك ديبلوماسي، واستغلال النجاح الذي احرزته الامم المتحدة على صعيد بعض القضايا الاقليمية في بدء مسيرة المفاوضات السلمية بين أطراف النزاع في المنطقة (**المصدر نفسه**).

وبالطبع، لم يكن الحديث عن مبادرة فرنسية ليحتل مرتبة هامة، لولا النشاط الديبلوماسي الكثيف الذي قامت به دول القارة مجتمعة تجاه أطراف النزاع في الشرق الاوسط خلال الحقبة الماضية، بحيث رأى فيه مراقبون استعادة لدور اوروبا، أو ربما بحثاً عن حصتها في الحل الذي قد يأتي به وفاق العملاقين. واذا كان السوفيات والاميركيون انتهوا الى حلول لمختلف القضايا الاقليمية بعيداً من مشاركة اوروبية فعّالة، فالاخيرة لن ترضى بذلك في الشرق الاوسط؛ اذ تعتبر نفسها صاحبة مصلحة حيوية مباشرة، سواء لجهة التوسّع الاقتصادي في السوق المشتركة أم لجهة الأمن الاستراتيجي واتفاقيات نزع الصواريخ متوسطة، وبعيدة، المدى التي تملكها الآن مجموعة من دول المنطقة. وما يقوله المراقبون هو ان اوروبا نجحت، سياسياً، في طرق باب العملاقين، لاخذها في الاعتبار، على